الأمم المتحدة

A/C.3/55/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
9 January 2001
Arbic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة غيتين – جوزيف ..... (ترينيداد وتوباغو)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-68814 (A)
0068814

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/55/41، A/55/162-S/2000/715، و A/55/163-S/2000/712، و A/55/201، و 297، و 442، و A/55/467-S/2000/973)

١ - **السيد ريغمي** (نيبال): لاحظ أنه بفضل اتفاقية حقوق الطفل، أعطيت حقوق الأطفال أولوية، وتحسنت حالة التعليم والرعاية الصحية للأطفال، وحدثت تغييرات في القوانين والسياسات والممارسات في كثير من البلدان في مختلف أنحاء العالم. كما اضطلعت هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بأعمال جديرة بالثناء.

٢ - ومضى قائلا إن الدستور والتشريعات في نيبال، حيث يشكل الأطفال دون سن ١٨ سنة أكثر من ٥٠ في المائة من السكان، يوفران نطاقا عريضا من الحماية لحقوق الأطفال. ويجري إدماج الأحكام الملزمة من الاتفاقية في نظامها القانوني؛ ووضعت خطة عمل لنماء الأطفال؛ وأنشئت مؤخرا وزارة لشؤون الأطفال؛ وأنشئت دوائر للأحداث في جميع المحاكم الجزئية. ويوفر التعليم بالمجان للأطفال. وعلاوة على ذلك، فإنه تمشيا مع الاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية التي اعتمدت مؤخرا بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال، سنت نيبال قوانين صارمة تحظر تشغيل الأطفال دون سن ١٤ سنة. كما أيدت نتائج المؤتمر الوزاري الثالث المعني بالأطفال في جنوب آسيا الذي عقد في عام ١٩٩٦ تحت رعاية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

٣ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من جميع تلك الجهود، فإن الأطفال النيباليين، ولا سيما الذين يعشون في المناطق الريفية، ما زالوا يعانون من الفقر وسوء التغذية والأمية ويتعرضون عموما للمخاطر. ومعدلات وفيات الرضع والأطفال مرتفعة جدا حيث يموت الكثير منهم من أمراض يمكن الوقاية منها. وثلث الأطفال لا يذهبون إلى المدارس. وبأخذ تلك الحقائق بعين الاعتبار، فإن الخطة الخمسية الحالية للحكومة، التي تهدف إلى إدماج حقوق الأطفال في صلب التنمية الوطنية، تعزز حقوقهم بصفة عامة، وحقوق الأطفال المعوقين وأطفال الشوارع والأطفال الذين يعيشون ظروفا صعبة بصفة خاصة. كما تشجع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني على توعية الجماهير بالقوانين المتعلقة بحماية الأطفال.

٤ - واسترسل قائلا أن نيبال تشعر بقلق بالغ لتعرض الأطفال للصراعات المسلحة في عدد كبير من البلدان يصل إلى ٥٠ بلدا. وفي أيار/مايو، استضافت حكومته مؤتمر آسيا - المحيط الهادئ بشأن استخدام الأطفال كجنود؛ وقال إنه لا بد من وضع حد للممارسة البشعة المتمثلة في توريط الأطفال في الأعمال القتالية. وفي نيبال، لا يكلف أحد بالخدمة العسكرية إلى أن يبلغ سن ١٨ سنة. كما تدين نيبال جريمة الاتجار بالأطفال واستغلالهم جنسيا.

٥ - ومضى قائلا إن نيبال وقّعت أثناء مؤتمر قمة الألفية البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة والبروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وذكر أن من شأن هذين الصكين، بعد دخولهما حيز النفاذ، أن يحققا الكثير نحو تحسين حالة الأطفال.

٦ - **السيد فرانسيس** (جامايكا): قال إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ستوفر فرصة لاستعراض التقدم المحرز منذ مؤتمر القمة وستضع أهدافا وتوجيهات واضحة لإحراز مزيد من التقدم. وتتعرض الأهداف العديدة لمؤتمر القمة لتحديات مستجدة تتطلب اهتماما فوريا. وهناك

حاجة ماسة إلى وضع مؤشرات تحدد على نحو أوضح احتياجات الأطفال، ولا سيما فيما يتعلق بالخدمات الصحية والتعليم.

٧ - ومضى قائلا إن جامايكا وقّعت مؤخرا البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. ومن شأن اعتماد البروتوكول الاختياري المتعلق بإشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، أن يعزز دون شك، دور الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح ويعطي زخما للعمل القيّم الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن وضع معايير دولية لحماية الأطفال في أوقات الصراع. وذكر أن الأطفال، أكثر من أي قطاع آخر من قطاعات المجتمع، يعانون من الحرب من جميع جوانبها. ويلزم القيام بعمل عاجل للتصدي لمشكلة استخدام الأطفال كمقاتلين والأعداد الهائلة من الأطفال المشردين أو اللاجئين. ويعد اهتمام مجلس الأمن بهذه القضية تطورا جديرا بالترحيب. إذ أن اتخاذه لقرارات تدمج حماية الأطفال في خطط السلام وولايات حفظ السلام من شأنه أن يحسن كثيرا من أمن الأطفال، شأنه في ذلك شأن اتخاذ قرارات تدين الإفلات من العقوبة لانتهاكات حقوق الطفل، أو التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة، والموارد الطبيعية التي تؤدي إلى تفاقم الصراعات. بيد أن جامايكا تؤمن بأن أفضل حماية للأطفال تتمثل في منع نشوب المنازعات أصلا، عن طريق معالجة أسبابها الجذرية، ومن بينها الفقر والتخلف والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

٨ - وأضاف قائلا إن معالجة الفقر والحرمان في الأسرة من شأنه أيضا أن يكون عاملا فعالا للحد من ممارسات عمل الأطفال، وبيعهم واستغلالهم في البغاء، وبيع الأطفال. ويجب تعزيز هيكل الأسرة، والعمل على تهيئة بيئة اقتصادية صحية تيسر تحقيق الاستقرار في الأسر المعيشية.

٩ - وأردف قائلا إن حماية الأطفال تبدأ بتمكينهم عن طريق تزويدهم بالتعليم اللازم لضمان إعدادهم لاتخاذ مواقعهم كمواطنين منتجين في عالم معولم. وبأخذ ذلك في الاعتبار، تعمل جامايكا على جعل الالتحاق بالمدارس إلزاميا، بغية تحسين مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة بدرجة ملموسة بحلول نهاية عام ٢٠٠١. كما تسعى إلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل بالتركيز على الإصلاحات القانونية والإصلاحات المتعلقة بالسياسة، وإنفاذ القوانين والسياسات، وتعزيز المؤسسات المسؤولة عن البرامج المتعلقة بالأطفال. كما تقوم الحكومة حاليا بإعداد ميثاق للحقوق الأساسية يدمج بصورة كاملة حقوق الطفل في الدستور.

١٠ - وأردف قائلا إن الجهود التي تبذلها مجموعة الثمانية، والمؤتمر المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غانا، والمؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب الذي عقد مؤخرا في وينيبيغ، هي مؤشرات مشجعة تدل على تزايد التزام المجتمع الدولي بحقوق الأطفال. وذكر أن جامايكا تستضيف حاليا الاجتماع الوزاري الخامس المعني بالأطفال والسياسات الاجتماعية في الأمريكتين، وهو الاجتماع الأخير في سلسلة الاجتماعات الإقليمية التي تمثل جزءا من استعراض متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ولأول مرة دعي الأطفال للاشتراك في الاجتماع، كوسيلة لتسليط الأضواء على الحاجة إلى إشراكهم في صنع القرار. ومن شأن الإعلان الختامي الذي يتضمن نتائج الاجتماع الوزاري أن يسهم في الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة.

١١ - **السيدة فارهادي** (أفغانستان): أشارت إلى أن قرار مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) يمثل حدثا تاريخيا في قضية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح، فلاحظت أن اتفاقية حقوق الطفل لم تنفذ تماما، إما بسبب الإهمال أو نقص الموارد. ويجب على الحكومات أن تعمل مع منظومة الأمم

المتحدة ومع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لحماية حقوق الطفل. وذكرت أن المدنيين يشكلون ٩٠ في المائة من ضحايا الصراعات على نطاق العالم، وتشكل النساء والأطفال نسبة كبيرة منهم.

١٢ - وأضافت قائلة إنه في الصراع المسلح المفروض حاليا على أفغانستان من الخارج، تعد مشاركة المقاتلين من غير الأفغان، ومعظمهم من الطلاب المتطرفين الحديثي السن وبعضهم مجرد أطفال، جندتهم باكستان من مدارسها الدينية، أمرا معروفا للكافة. وقد اعترفت الجمعية العامة ذاتها بأنه يجري استقدام أفراد عسكريين أجانب للاشتراك في الصراع الدائر في أفغانستان (القرار ٥٤/١٨٥، الفقرة ٧)، وأكد تقرير المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان في الوثيقة A/55/393-S/2000/875 (الفقرة ٢٧) وجود الآلاف من هؤلاء المقاتلين غير الأفغان في صفوف الطالبان. ويعد استخدام الجنود الأطفال من قِبَل المرتزقة الطالبان بالتعاون المباشر مع السلطات العسكرية الباكستانية جريمة خطيرة ضد الأطفال وضد السكان الأفغان. وذكرت أن الحرب المفروضة قد جنت أيضا على الأطفال المشردين أو اللاجئين وعرضتهم للتطهير العرقي، وتركت جميع الباقين على قيد الحياة مصابين. وأكدت على أنه لن يكون هناك حل عسكري: ولا بد أن تغادر جميع القوات الخارجية الأراضي الأفغانية على الفور لإتاحة الفرصة للأفغانيين لتسوية مشاكلهم من خلال الحوار.

١٣ - **السيد سنغاري** (مالي): قال إن حكومته جعلت تعزيز حقوق الطفل وحمايتها أولوية وطنية بتصديقها على اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، وبوضع خطة عمل وطنية تعالج حقوق الطفل. وأضاف أن إنشاء وزارة للنهوض بالمرأة والطفل والأسرة في عام ١٩٩٧ قد أعطى زخما لتحقيق عدد من المنجزات في هذا الميدان. وذكر أن التشريعات الوطنية، بما في ذلك قانون العقوبات وقوانين الوالدية والزواج والحضانة والعمل والرفاه الاجتماعي - قد تم تعديلها لتصبح متسقة مع المعايير الدولية؛ وأقرت قوانين جديدة تنظم عمل الأطفال، وأطفال الشوارع، والأطفال الجانحين، والأطفال الذين يعيشون ظروفا صعبة، ونظام العدالة للقصر، والالتحاق الإلزامي بالمدارس. وتمت توعية الجمهور بحقوق الطفل عن طريق توزيع نص الاتفاقية على نطاق واسع، بما في ذلك، بمختلف اللغات الإثنية، عن طريق البث التليفزيوني والإذاعي والأداء المسرحي، وبصدد الاحتفال السنوي بيوم الطفل الأفريقي وعقد اجتماع سنوي لبرلمان للطفل بما يتيح للأطفال تعريف السلطات بشواغلهم.

١٤ - ومضلا قائلا إنه متابعة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، تحسنت في مالي إمكانية الحصول على الأدوية الأساسية وإمكانية الوصول إلى التغطية التحصينية، حيث يعيش معظم السكان بعيدا عن أي مركز صحي؛ وأنشئت المئات من المؤسسات التعليمية لما قبل المدرسة، وتم تدريب آلاف من المعلمين؛ وتم إنشاء أو تحسين عدد من مؤسسات رعاية الأطفال. وعلاوة على ذلك، تعتزم حكومته اعتماد مدونة لحماية حقوق الطفل وتعزيزها ومدونة للأسرة كوسيلة لمحاربة الفقر والنبذ الاجتماعي، وتقوم بإجراء إصلاحات قانونية تفرض قيودا على سوق إنتاج المواد الإباحية والكحول والمخدرات والبغاء والاتجار بالأطفال وعمل الأطفال. وقال إن مالي ترحب بالتعاون الذي حصلت عليه من كوت ديفوار في إعادة المئات من الأطفال الماليين إلى الوطن بعد أن كانوا قد أجبروا على العمل في المزارع في ذلك البلد.

١٥ - واسترسل قائلا إن حكومة مالي، بعد أن فرغت للتو من إنشاء لجنة وطنية لرصد تنفيذ خطة عمل مؤتمر القمة العالمي، تعتزم أن تعمل على نحو وثيق مع الرابطات ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما اليونيسيف، التي تضطلع

بأنشطة في مجال معالجة مشاكل بقاء الأطفال ونمائهم وحمايتهم. وستظل يقظة فيما يتعلق بالممارسات المدمرة مثل بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، واستخدام الأطفال كمقاتلين في الصراعات المسلحة. وأكد أن مكان الأطفال هو المدرسة، وأن الحكومة تعتزم جعل التعليم محور استراتيجيتها من أجل السلام والتنمية المستدامة. ورحب باعتماد البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل وقال إن مالي تؤيد النتائج والتوصيات التي صدرت عن المؤتمرات الأخيرة المتعلقة بالأطفال المتأثرين بالحرب ومؤتمر قمة الألفية، كما تتطلع إلى الدورة الاستثنائية المقبلة للجمعية العامة بشأن الأطفال.

١٦ - **السيدة غليغوروفا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): شددت على أهمية الأنشطة الدولية، ولا سيما الأنشطة الجارية في إطار منظومة الأمم المتحدة، لتعزيز حقوق الطفل. وأضافت أنه بعد مرور عشر سنوات على اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد التزامه بالوفاء بأهداف تلك الاتفاقية. وسيتوقف النجاح على معالجة التحديات الرئيسية التي تواجه العالم: الفقر والحرب وإساءة استعمال المخدرات والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي يشكل الأطفال ضحاياها في المقام الأول. وبالرغم من التقدم الذي أحرز على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك في إطار الأمم المتحدة، ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله لضمان مستقبل مستقر لأطفال العالم. وأعربت في ذلك الصدد عن تأييدها لما قرره مجلس الأمن من إدراج الأطفال المتأثرين بالحرب وحقوقهم ضمن ولايته ورحبت بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع باعتبارها التزاما مهما بحماية الأطفال أثناء الصراعات المسلحة.

١٧ - ومضت قائلة إن الحالة في المنطقة المحيطة بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة قد تحسنت بعض الشيء بعد أن انتهت الأزمة الإنسانية في كوسوفو التي شكلت تهديدا خطيرا لاستقرار وأمن البلقان. وذكرت أن حكومتها وفرت أماكن لإيواء أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين، معظمهم من النساء والأطفال، في ظل ظروف بالغة الصعوبة وشددت على أن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات التي تمثل المجتمع المدني لا غنى عنها لمساعدة الأطفال الذين عانوا من مشاق ذهنية وبدنية ولتقديم مساعدات طبية ومرافق تعليمية. ومع ذلك، فإن انعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي، واستمرار الصراعات في الدول المجاورة، وآثار الجزاءات المفروضة على بعض المناطق في الإقليم، ما زالت تعرقل التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل.

١٨ - ومضت قائلة إن الأمم المتحدة هي المحفل الملائم لتقييم التقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبخاصة حقوق الأطفال؛ ومن حق المجتمع الدولي أن يفخر بالتقدم الباهر الذي تحقق في هذين المجالين. وذكرت أن حكومتها بصدد استعراض تشريعاتها بغية كفالة اتساقها مع اتفاقية حقوق الطفل. وأنشأت أمينا للمظالم بشأن حقوق الطفل، وستوقع قريبا البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية. كما أنشئت لجنة وطنية لضمان تنفيذ خطط العمل الوطنية لتوفير حماية فعالة لحقوق الطفل على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية.

١٩ - واستطردت قائلة إن اللجنة الثالثة تقوم بدور رئيسي في تركيز الاهتمام على الحاجة إلى تهيئة الظروف التي من شأنها أن تتيح للأطفال إمكانية أن يصبحوا مواطنين أصحاء ومتعلمين عن طريق القضاء على الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الطفل، مثل الفقر. لذلك فإن وفدها يؤيد تماما عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وسيشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية لتلك الدورة الاستثنائية وفي أعمالها.

وأعربت عن أملها في أن يكون القرارات العملية المنحى التي تتخذها اللجنة خلال الدورة الجارية تأثيرها في المجتمع الدولي، وبخاصة في الأمم المتحدة لكي تعمل بجهد أكبر لحماية حقوق الأطفال المكفولة في الاتفاقية وبروتوكوليها الاختياريين وكذلك في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢.

٢٠ - **السيد كارانزا** (غواتيمالا): ذكر أن غواتيمالا كانت من أولى الدول التي وقّعت اتفاقية حقوق الطفل وقال إن اعتماد البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية، اللذين وقعهما رئيس غواتيمالا خلال جمعية الألفية، كان حدثا مهما في مجال حقوق الطفل منذ اعتماد الاتفاقية ذاتها. ومن شأن هذا الالتزام المجدد أن يساعد في الجهود المبذولة لموءامة التشريعات مع تلك الصكوك الدولية. وذكر أنه بالرغم من أنه لم يعد هناك صراع داخلي مسلح في غواتيمالا فإنها عانت مباشرة من آثار تلك الصراعات على الأطفال. وفيما يتعلق بالاتجار بالأطفال، أعرب عن أمله في أن يساعد البروتوكول الاختياري ذي الصلة في القضاء على هذا الوبال، وقال إن حكومته ستواصل دعم العمل الذي تقوم به المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان عن بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، وستولي التوصيات التي قدمتها خلال زيارتها لغواتيمالا ما تستحقه من اهتمام.

٢١ - ومضى قائلا إن حكومته تواصل تنسيق تشريعاتها لتتواءم مع الاتفاقية وصياغة سياسة تستند إلى أهداف مؤتمر القمة العالمي. وقد وضعت منذ عام ١٩٩٦ خطة عمل لأطفال الشوارع والمراهقين وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، انعقدت لجنة حقوق الإنسان الرئاسية، وهي منتدى للعمل، لتنفيذ الخطة. وتقوم اللجنة الوطنية لمكافحة إيذاء الأطفال، التي تضم منظمات حكومية وغير حكومية، بتركيز الاهتمام على الشباب المعرض للمخاطر واضطلعت بمشاريع لمنع إيذاء الأطفال ومعالجة تلك القضية وبحثها؛ ففي عام ٢٠٠٠ مثلا، أنشئ خط هاتفي ساخن للإبلاغ على إيذاء الأطفال والعنف الأسري. وتنفيذا لنتائج المؤتمر العالمي لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، أنشئت لجنة مخصصة لتنسيق وضع خطة وطنية لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والمراهقين.

٢٢ - واستطرد قائلا إنه من المهم أن يتضمن مشروع القرار الجامع المتعلق بحقوق الطفل المعروض حاليا على اللجنة عددا من العناوين الفرعية الجديدة، بما في ذلك مسائل من قبيل العلاقات الأسرية، والتعليم، والصحة، والتحرر من العنف. واختتم كلمته بقوله أن حماية حقوق الطفل تتطلب تضافر جهود الدول الأعضاء والمجتمع الدولي من أجل تحقيق الهدف المشترك.

٢٣ -**السيد فون كاوفمان** (كندا): أعرب عن أسفه لأنه بالرغم من أن إعلان مؤتمر قمة الألفية يؤكد على أن من واجب المجتمع الدولي إعلاء حقوق جميع الناس في العالم، ولا سيما الأطفال، فإن الحقيقة المفجعة هي أن الأطفال ما زالو يعانون من انتهاكات جسيمة لتلك الحقوق. لذلك فإنه من الملائم أن تأخذ قضية حقوق الأطفال اهتماما كبيرا في الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية. وستكون الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعقد في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أحد مظاهر التركيز الأساسية على هذه المسألة. وأضاف أن حكومته تشارك حاليا بنشاط في الاجتماع التحضيري الإقليمي للأمريكتين وسيقوم وفده بدور نشط في المناقشة التي تجري في الجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأعرب في هذا الصدد عن دعم وفده القوي للجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة لضمان حصول جميع الأطفال على أفضل بداية ممكنة

لحياتهم ولإدماج حقوق الطفل في جميع برامج الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٤ - ومضى قائلا إن بعض أفظع انتهاكات حقوق الطفل تنجم عن الصراع المسلح وأنه قد اتخذ عدد من الخطوات الهامة لمكافحة هذه الظاهرة المأساوية. وذكر أن كندا كانت أول بلد يصدق على البروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. كما صدقت على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية - وهو صك بالغ الأهمية للقضاء على الإفلات من العقوبة في حالات الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الأطفال في فترات الصراع - وكانت أول بلد يستحدث تشريعا شاملا للتنفيذ، وهو التشريع الذي سن في حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وأعرب عن ترحيب وفده باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣١٤ (٢٠٠٠) بشأن الأطفال المتأثرين بالحرب، وقال إن كندا اشتركت مع غانا في نيسان/أبريل في رعاية مؤتمر غرب افريقيا بشأن الأطفال المتأثرين بالحرب. وأن إعلان أكسرا بشأن الأطفال المتأثرين بالحرب يعطي زخما للجهود المبذولة في المنطقة، وإن كندا ملتزمة بمتابعة خطة العمل.

٢٥ - وأردف قائلا إنه بغية تعزيز تلك الالتزامات، استضافت كندا المؤتمر الدولي المعني بالأطفال المتأثرين بالحرب في وينيبيغ، كندا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأعرب عن تقديره للدعم الذي قدمته الـ ١٣٠ حكومة المشاركة والأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة. ومن شأن الالتزامات التي انبثق عنها المؤتمر أن تسهم في اتخاذ إجراءات ملموسة في ذلك المجال.

٢٦ - وأضاف قائلا إن الالتزامات المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل قبل عشر سنوات، شأنها شأن الالتزامات التي تبناها المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الألفية، تمثل جزءا من الأعمال الملحة للغاية التي لم تنته المنظمة من إنجازها بعد. وأخيرا تعهد بأن وفده سيقدم كامل دعمه وتعاونه في الجهود التي تبذلها جميع الدول الأعضاء لمعالجة تلك القضية الحاسمة.

٢٧ - **السيد دورجي** (بوتان): قال إنه بالرغم من أن اتفاقية حقوق الطفل قد حققت ما يقرب من التصديق الشامل وأن الجمعية العامة اعتمدت بروتوكولين اختياريين لتلك الاتفاقية، فإن الحالة البائسة لأطفال العالم تقتضي ضرورة تنفيذ الصكوك القانونية الوطنية والدولية على أرض الواقع. وبصفة خاصة، يجب على الحكومات أن تعالج قضايا الفقر الشديد، والتدهور البيئي، والانفجار السكاني، التي تعد من أسباب الاتجار في الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

٢٨ - وذكر أن بوتان كانت من أوائل البلدان التي وقعت اتفاقية حقوق الطفل وصدقت عليها دون تحفظات. ونتيجة لذلك، عدل قانون الزواج لمراعاة مصالح الأطفال والنساء، وبخاصة في مجالات حضانة الأطفال، ورفع السن القانونية لزواج المرأة من ١٦ إلى ١٨ سنة. كما عدلت المادة المتعلقة بالاغتصاب لمنح الضحية التعويض الكافي وتشديد العقوبة على المرتكب. وتم حظر تشغيل الأطفال منذ عام ١٩٩٤، ويجري النظر في مشروع قانون لقضاء الأحداث يهدف إلى إعادة تأهيل مرتكبي الجرائم الصغار السن؛ كما أنشئ مركز خاص للأحداث، مزود بمرافق لتعليم الحرف.

٢٩ - واستطرد قائلا إنه نظرا لأن أكثر من ٤٠ في المائة من أهالي بوتان هم من الأطفال دون سن ١٥ سنة، فإنه يجري تخصيص أكثر من ٢٠ في المائة من ميزانية التنمية للخدمات الاجتماعية، وبخاصة للصحة والتعليم. وتبلغ نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية حاليا نحو ٧٠ في المائة، ويجري العمل على تحقيق هدف التعليم الابتدائي الشامل، كما أنشئت مدرسة للعمي والمعوقين، وأنشئ صندوق للشباب،

كما أنشئت شعبة للشباب وخدمات تقديم المشورة في إطار إدارة التعليم. ويتعين على المعلمات والمستشارات تقديم المشورة للفتيات لإقناعهن بعدم الانقطاع عن المدرسة، وتطلع الفتيات على الفرص الوظيفية وخدمات الرعاية الصحية المتاحة لهن. وتم بلوغ التحصين الشامل للأطفال في عام ١٩٩١. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمات غير الحكومية بأنشطة في ميدان حقوق الطفل. واختتم كلمته بقوله إن بوتان في انتظار نظر لجنة حقوق الطفل في تقريرها الأولي المقدم في نيسان/أبريل ١٩٩٩.

٣٠ - **السيدة عايشة** (النيجر): أعربت عن القلق إزاء محنة الأطفال في العالم: زيادة الاتجار في الأطفال في أفريقيا، وارتفاع نسبة الأطفال بين المشردين، والفقر والجوع، والمرض والعنف الناجم عن الصراعات المسلحة. وقالت إن المجتمع الدولي مطالب بأن يفعل كل ما في وسعه لحماية حقوق الطفل وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٣١ - ومضت قائلة إنه بالرغم من المشاكل المؤسسية والمالية المزمنة، فإن حكومتها تسعى منذ التصديق على الاتفاقية إلى تنفيذ أحكامها. وقد اعترف دستور تموز/يوليه ١٩٩٩ بالكثير من حقوق الأطفال؛ وأنشئت لجان وطنية وإقليمية للطفولة؛ كما أنشئ في وزارة الصحة العامة مكتب مسؤول عن رفاه الأطفال؛ وأنشئت محاكم خاصة للتعامل مع القصر؛ ونظمت أيام وطنية للتحصين في محاولة للقضاء على شلل الأطفال. وأشارت إلى الخطر الجسيم الذي يتهدد الأطفال بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإلى أحكام الاتفاقية المتعلقة بحق الأطفال في الرعاية الصحية، فدعت المجتمع الدولي إلى تقديم مزيد من التمويل إلى البلدان النامية لكفالة توفير الرعاية الصحية الكافية للأطفال.

٣٢ - وفي مجال التعليم، قالت إنه أنشئ في عام ١٩٩٦ فريق لتعزيز التعليم الأساسي للفتيات. غير أن الآباء والأمهات في المناطق الريفية يترددون في إلحاق أطفالهن بالمدارس، التي يعتبرونها مصدرا للتطبع الثقافي؛ وبالإضافة إلى ذلك فإن المقررات الدراسية ليست مهيأة في الواقع لتلائم احتياجات الأطفال. وسعيا لتعزيز حقوق الطفل، يجري سنويا تنظيم يوم للطفل الأفريقي لزيادة الوعي باحتياجات الأطفال.

٣٣ - وأضافت قائلة إن تعزيز التعاون الدولي أمر ضروري للتصدي للآفات العديدة التي تصيب الأطفال، مثل الفقر والمرض والصراع والأمية والجوع. وذكرت أن النيجر صدقت على الاتفاقية وعلى الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، وأعربت عن أملها في أن تكون الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل مصدرا للاستراتيجيات المبتكرة والشجاعة لتحسين حالة أطفال العالم وضمان حياة كريمة لهم.

٣٤ - **السيد نولاكي** (توغو): أشاد بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة، وبخاصة اليونيسيف، بالنيابة عن الأطفال. وقال إنه قد أحرز بعض التقدم منذ مؤتمر القمة العالمي، ولا سيما في ميداني الصحة والتعليم. ومع ذلك، فإن حقوق الأطفال ما زالت تتعرض للتآكل بفعل الفقر والمرض وانعدام الأمن. ويموت كل سنة ١٢ مليون طفل من أمراض يمكن الوقاية منها أو من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويتعرض ٢٥٠ مليونا منهم لعمل الأطفال، وهناك ١١٠ ملايين طفل - معظمهم أفريقيون - لا يلتحقون بالمدارس. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقل معدلات الالتحاق بالمدارس عن معدلاتها المسجلة في عام ١٩٨٠. كما تقع أعداد متزايدة من الأطفال ضحية للصراع المسلح، كما جاء في تقرير الأمين العام (A/55/163-S/2000/712).

٣٥ - ومضى قائلا إن المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان عن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية أعربت عن قلقها في تقريرها (A/55/297) إزاء حجم الاتجار بالأطفال في غرب أفريقيا بصفة خاصة. وقد شاركت الحكومة، في إطار جهودها لمكافحة ذلك البلاء، في عدد من المبادرات دون الإقليمية. كما اضطلعت حملة لزيادة الوعي بالاتجار بالأطفال بدعم من المنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك أنشئت لجنة وطنية لرصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وأصدرت تشريعات لحظر تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وتشغيل الأطفال الحديثي السن. كما تتعاون الحكومة مع اليونيسيف في برامج الصحة والمياه النظيفة والأغذية، وفي الجهود التي ترمي إلى تحسين التعليم للفتيات.

٣٦ - **السيد بواكيرا** (مدير مكتب الاتصال بنيويورك، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين): قال إن من بين الـ ٢٢,٣ مليون لاجئ في العالم، يوجد نحو ١٠ ملايين شخص دون سن ١٨ سنة. وتشكل حماية حقوق هذه الفئة الضعيفة بشكل خاص أولوية في سياسة المفوضية. واضاف أن حالة اللاجئين الأطفال على أرض الواقع ما زالت حرجة. ومع ذلك، أظهرت التطورات الهامة الجارية على الصعيد الدولي تزايد الاهتمام بمحنتهم. وقد وضع قرارا مجلس الأمن ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠)، وكذلك المؤتمرات الدولية التي عقدت خلال السنة الماضية، حالة الأطفال المتأثرين بالحرب (وكثيرون منهم أيضا لاجئون) في بؤرة الاهتمامات السياسية الدولية. ويمثل اعتماد الجمعية العامة للبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل علامة بارزة أخرى في تطور الحماية الدولية للأطفال. ومن المأمول أن يعقب ذلك في الوقت المناسب حظر التجنيد الطوعي للجنود دون سن ١٨ سنة. كما تشعر المفوضية، علاوة على ذلك، بالتفاؤل إزاء تزايد إدراج الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في برامج العمل من أجل السلام وولايات حفظ السلام.

٣٧ - ومضى قائلا إن المفوضية تستخدم اتفاقية حقوق الطفل، بالإضافة إلى اتفاقية عام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، كإطار مرجعي معياري للعمل المتصل بالأطفال اللاجئين. ويجري حاليا تسليط الضوء على خمسة مجالات رئيسية للاهتمام هي: فصل الأطفال عن والديهم أو عن مقدمي الرعاية الأولية لهم؛ والاستغلال الجنسي والإيذاء والعنف؛ والتجنيد العسكري؛ والتعليم (بما في ذلك في مرحلة الطوارئ)؛ والمراهقون - وهم فئة ''غير مرئية'' طال إهمالها. وتعمل المفوضية على قضايا الأطفال اللاجئين من خلال مقرها في جنيف، وكذلك من خلال خمسة موظفين ومستشارين لشؤون سياسات الأطفال موزعين إقليميا. كما تعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والمجتمع المدني. وقالت إن النجاح في لم شمل نحو ٦٢ ٠٠٠ من الأطفال الروانديين في منطقة البحيرات العظمى في الفترة بين ١٩٩٤ و ١٩٩٩، على سبيل المثال، جاء نتيجة التعاون الوثيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتسعى المفوضية حاليا إلى إدماج شواغل الأطفال اللاجئين في صلب عمل المنظمة. كما تولي اهتمامها لتدريب الموظفين والشركاء وبناء قدراتهم.

٣٨ - **السيد حسين** (مراقب منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن السياسات والبرامج الوطنية ينبغي أن تصمم بحيث تكفل تمتع الأطفال بحقهم في أن يعيشوا في بيئة أسرية آمنة وفاضلة ومستقرة. وعلى المنظمات الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية أن تقوم بدور هام في تعزيز ذلك الحق. وأضاف أن تحقيق العدالة للأطفال هو مفهوم أساسي جدير بمواصلة الدراسة، حيث أن السلام الدائم يتوقف على إقامة العدالة على النحو الصحيح. وذكر أن الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامي - التي عقدت في طهران في عام ١٩٩٧ - دعت

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى اعتماد جميع التدابير الممكنة لمعالجة احتياجات الأطفال المتأثرين بالحرب. وأضاف أن منظمة المؤتمر الإسلامي ستواصل العمل مع الدول الأعضاء فيها، والأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، لتحسين إمكانية وصول المساعدات الإنسانية الغوثية دون شروط ودون إعاقة إلى الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة في فلسطين، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو وسيراليون، وكشمير، والصومال وغيرها. وقد طلبت المنظمة إلى الدول الأعضاء فيها أن تعمل على عدم اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وأن توفر لهم السلامة الشخصية في حالة نشوب تلك الصراعات. كما أن المنظمة مهتمة بالعمل مع شركائها لوضع نظام للعقوبات لانتهاك سلامة الأطفال وحقوقهم في حالات الصراع المسلح.

٣٩ - ومضى قائلا إن منظمة المؤتمر الإسلامي تسلم بضرورة أن تقوم الدول بتوفير بيئة تمكينية من أجل إقامة هيكل أسري صحي كتدبير وقائي ضد العلل المجتمعية مثل بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. كما ترحب المنظمة بتركيز المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان عن بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية على الصلة بين العنف المترلي والاستغلال التجاري (A/55/297). وذكر أن المنظمة ملتزمة بمساعدة الدول الأعضاء فيها على إعادة تأهيل الأطفال في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، ولا سيما الفتيات الصغيرات اللاتي كثيرا ما كن ضحايا للعنف الجنسي والاستغلال الجنسي. ويقع على المجتمع الدولي التزام قانوني وأدبي بأن يوفر للأطفال العدالة والسلام والفرصة من أجل مستقبل أكثر إشراقا وعالم أكثر استقرارا. وذكر أن المنظمة ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق تلك الغاية.

٤٠ - **السيدة سانتوس - بيس** (منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)): قالت إن دعم المجتمع الدولي يمثل تشجيعا كبيرا لليونيسيف في جهودها الرامية إلى تعزيز الإعمال العالمي لحقوق الطفل. وذكرت أن الوكالة لها وجود في أكثر من ١٦٠ بلدا، بما في ذلك في بيئات غير مستقرة - أي قبل نشوب الصراعات وأثناءها وبعد انتهائها. وذكرت أن حياة موظفيها تتعرض للمخاطر، ولكن اليونيسيف ما زالت ملتزمة بأداء مهمتها. ومن شأن الدورة الاستثنائية المقبلة المعنية بالأطفال أن توفر فرصة فريدة لإحداث فرق حقيقي في حياة الأطفال. وينبغي أن يبرهن المجتمع الدولي على أنه يشارك في الالتزام بضمان أن تصبح الدورة الاستثنائية علامة بارزة على طريق تعزيز حقوق الأطفال على جميع الصعد، وأن تصبح كذلك عاملا حفازا من أجل الإعمال العالمي لتلك الحقوق.

٤١ - ومضت قائلة إن الوفود في الدورة الحالية قد أحسنت صنعا بتأكيدها على ضرورة كفالة التعاضد بين إعلان مؤتمر القمة العالمي وخطة العمل واتفاقية حقوق الطفل؛ وأيضا بالتأكيد على أهمية البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية اللذين اعتمدا مؤخرا. وأكدت على أنه من المستصوب فعلا أن يتم دخول تلك الصكوك حيز النفاذ قبل نهاية هذا العام، وأن يجري التصديق الشامل عليها خلال الدورة الاستثنائية. وعلاوة على ذلك، فإنه من المهم للغاية أن يواصل تعزيز الزخم الذي أدى إلى اعتماد تلك الصكوك وأن يستمر إظهار القدرات القيادية التي لا تعرف التردد، اللازمة لا غنى عنها لضمان حماية حقوق الطفل على مستوى العالم.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٥.